المال والاقتصاد

محادثات متوازنة حول سندات اليورو في قمة الاتحاد الأوروبي

□ بروكسل ـ (ا ف ب): اعتبرت المستشارة الألمانية انغيلا ميركل ان مسألة انشاء سندات اليورو الذي ترفضه وتطالب به فرنسا، كان موضع نقاش متوازن في قمة قادة الاتحاد الاوروبي الاربعاء في بروكسل.

وقالت في ختام القمة ليل الاربعاء الخميس «كان هناك نقاش متنوع في مسألة سندات اليورو ولكنه كان متوازنا جدا مع وجهات نظر مختلفة». واضافت شرحت موقف المانيا وان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند اعرب عن رأيه ولكن كانت هناك محادثات متمايزة جدا. واوضحت ان العديد من المشاركين اعربوا عن شكوك حول فعالية الفوائد الموحدة على مستوى منطقة اليورو.

ردود أفعال إيجابية لخبر إنشاء «صندوق لمساعدة المشروعات المتعثرة»

عقاريون ومقاولون: أفضل خبر للسوق العقاري البحريني منذ سنوات

ينتشل المتعثرين.. يدعم القطاع بقوة.. يضخ سيولة جديدة.. يسهم في جذب استثمارات

○ أحمد يوسف.

○ ر.لاكشمانان .

○ صلاح القائد

تقارير: البحرين تستثمر ١٠ مليارات دولار في مشروعات إنشائية خلال ٤ سنوات

استطلاع : كريم حامد

تلقى عدد كبير من المطورين العقاريين وأصحاب شركات المقاولات العاملة في السوق البحرين الخبر الصادر عن نائب رئيس الوزراء الشيخ خالد بن عبدالله أمس بتأسيس (صندوق) لدعم المشروعات العقارية المتعثرة بمزيد من الارتياحية والتفاؤل الذي بلغ السعادة على حد وصف البعض، بسبب التأثيرات الإيجابية العديدة التي سيشهدها السوق البحريني في الفترة القادمة نتيجة للقرار الذي سيقضي على العديد من المشكلات التي واجهها السوق في العامين الأخيرين من تبعات الأزمة المالية العالمية ومن بعدها الأحداث السياسية في البحرين، وهو ما انعكس بشكل مباشر على العديد من المشروعات الكبيرة التي توقف بعضها بالفعل في منتصف أعماله ولم تستكمل المشروعات، مما وضع المطورين والحاجزين في موقف لا يحسدون عليه.

من جانبه قال أحمد يوسف الرئيس التنفيذي لشركة أبعاد العقارية أن الفكرة ممتازة للغاية من جهة تأثيراتها على السوق البحريني، غير أنه توقف عند التنفيذ مؤكدا أنه لابد أن تكون الصورة أوضح من حيث أسس تصنيف هذه المشروعات وسبل التعامل معها، وشدد يوسف على أن الصندوق سيسهم بقوة في تنشيط السوق العقاري، وسيتم تحريك مشاريع الداخل بقوة والقضاء على التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على القطاع.

وحول تأثير القرار على جذب استثمارات خليجية قال يوسف إن القرار سيسهم بقوة في عودة الثقة مرة أخرى للمستثمر الخليجي، لكنه تأثيره المباشر سيكون داخل السوق المحلي بعودة الثقة للسوق وانتشال المشروعات المتعثرة.

أما صلاح القائد عضو لجنة المقاولات بالغرفة وصاحب شركة مقاولات (القائد) فقال إن الخبر أثلج صدور جميع المقاولين والمطورين في البحرين، وهو أفضل خبر يخص القطاع العقاري على مدار الثلاث سنوات الأخيرة.. مشيرا في هذا الصدد إلى أن مساعدة هذه المشروعات هو مساهمة كبيرة للدعم القطاع بشكل عام، وسيستفيد الجميع من مثل هذا الصندوق الذي سيمثل دعامة قوية للقطاع العقاري في المملكة، كما سيسهم في دخول سيولة جديدة للسوق وهو ما سينعكس إيجابا بشكل مباشر على الحركة في السوق العقاري وضخ سيولة كبيرة في السوق وسيكون هناك لاعبون جدد سيدخلون السوق، إلى جانب عودة المستثمرين والمطورين الذين انسحبوا من السوق في الفترة الأخيرة بسبب الأحداث، أو حتى أولئك الذين جمدوا أعمالهم.

وحول الوسيلة الأفضل من وجهة نظره لمساعدة الصندوق للمشروعات المتعثرة، قال القائد أن مساهمة في صورة مشاركة مالية في المشروعات القائمة سيكون أفضل على أن يتملك نسبا في هذه المشروعات تتيح له تحقيق أرباح وتوسيع أعماله من جهة أخرى.

وأبدى القائد حزنه على المشروعات الكبيرة المتوقفة منذ فترة، وقال إن بقاءها على هذا الوضع كان خسارة كبيرة للسوق.

ومن جانبه أشاد ر.لاكشمانان الرئيس التنفيذي لشركة سكنا العقارية بالخبر الذي أعلنه الشيخ خالد مؤكدا أنه سيمثل دعامة كبيرة للقطاع العقاري في البحرين وسيكون أقوى سندا للشركات المطورة وسيعمل على انتعاش السوق بقوة في الفترة القادمة.. وقال إن الجمعية سبق أن تحدثت مع الشيخ خالد في لقاءات سابقة حول العثرات والمشاكل التي يواجهها القطاع، واعتقد أن هذا القرار سيكون له تأثير كبير على السوق في المرحلة القادمة وعودة الانتعاش مرة أخرى إلى السوق العقاري في المملكة.

مشروعات جديدة

وأشار تقرير صادر عن «ميد» للأبحاث والدراسات لصالح قمة الإنشاءات العربية إلى توقعات بأن البحرين سوف تقوم بالاستثمار في مشروعات إنشائية بقيمة ١٠ مليارات دولار في الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على مواد الإنشاءات وحلول المواصلات، بالإضافة إلى المشروعات المتعددة الأغراض ومشروعات البنية التحتية مثل درة البحرين وجزيرة الريف ومشروع السكك الحديدية الذي سوف يجتذب المزيد من كبار المستثمرين والمطورين إلى هذا القطاع.

وأوضح أنه يمثل واجهة إيجابية جدا للحكومة على المستوى الإقليمي وسيجذب عددا كبيرا من الشركات المطورة الكبرى للعمل في السوق البحريني.

ويعد قطاع الإنشاءات في مملكة البحرين أحد القطاعات الواعدة، حيث تتواصل جهود الحكومة البحرينية نحو توفير المساكن بكلفة معقولة للمواطنين، وذلك في بلد يشهد زيادة مطردة في أعداد السكان بنسبة وصلت إلى ١٣،٢٪ سنوياً في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠، ويتوقع أن يتضاعف تعداد السكان في المملكة بحلول عام ٢٠٣٠ ليصل إلى ٢،٦ مليون نسمة، مما يرفع الطلب على الوحدات السكنية ذات الكلفة المعقولة، وأشارت وكالة الأنباء العالمية رويترز إلى أن الحكومة البحرينية أعلنت التزامها بإنفاق ٣،٢ مليارات دولار لإنشاء ٣٠ ألف وحدة سكنية جديدة بحلول ٢٠١٦، بالتزامن مع مخططات لإقامة ٣ مدنٍ جديدة.

المعرض يتواصل

على صعيد متصل واصل معرض التطوير العقاري الأول لجمعية المطورين BaPDEX ٢٠١٢ أعماله لليوم الثاني أمس وسط إقبال جيد من العديد من رواد مجمع السيف التجاري.

ويقام المعرض في الفترة ما بين ٢٤-٣٠ من الشهر الحالي في الجناح الجديد لمجمع السيف ويضم ١٥ عارضا من كبرى شركات التطوير العقاري في المملكة.. من بينها شركة تشمل منارة للتطوير، ديار المحرق، عقارات غرناطة، سكنا وريف - شركة التمويل العقاري، حدائق الدير، إمباكت، سار سنترال، اوركيد للتطوير، بلو واتر، بيغسوس، الأوقاف السنية والمركز البلدي الشامل.

وقد تأسست جمعية التطوير العقارية البحرينية في شهر أغسطس من العام ٢٠١٠ من قبل ١٨ رئيسا تنفيذيا لأكبر الشركات المعنية بصناعة وتطوير القطاع العقاري في المملكة البحرين وتهدف إلى تشجيع التعاون من خلال الجهود المتبادلة بين اعضاء الجمعية وكبرى مشاريع صناعة التطوير العقاري بما يخدم الصالح العام لصناعة التطوير العقاري ومهنة تنمية الأراضي والممتلكات، إضافة إلى تشجيع ترويج صناعة التطوير العقاري واعتماد الممارسات التجارية العادلة وفقا لمعايير وأنظمة الجمعية والحفاظ على كفاءتها وجودتها. وتشجيع وتعزيز المصلحة العامة في التطوير العقاري وتسهيل الاتصال والتعاون مع الجهات الحكومية المختصة لوضع المعايير الصحيحة المتعلقة بصناعة التطوير العقاري. كما تهدف الجمعية إلى التعاون مع السلطات والجهات الرسمية في المملكة في مجال رفع التوصيات التي تلبي حاجة القطاع الخاص بما يعود على الطرفين بالمصلحة وجمع المعلومات وتقاسمها وتبادل البيانات والإحصاءات ذات الصلة « في حدود القوانين المعمول بها في مملكة البحرين.

تقرير: السوق الخليجي المشترك أولى خطوات الاتحاد الاقتصادي

الخليج يملك مؤشرات حول العوائد الاقتصادية التي ستجنيها من التكامل

يتطلع سكان دول مجلس التعاون الخليجي إلى تكامل بين دولهم والانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، كما دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في القمة الخليجية التي انعقدت في العاصمة الرياض في ديسمبر من عام ٢٠١١.

وفي القمة التشاورية الخليجية التي عقدت في الرياض في ١٤ مايو الحالي، قررت القمة إجراء مزيد من الدراسات المعمقة لقيام اتحاد بين دول المجلس.

وكون دول الخليج العربي الست ذات بنية اقتصادية متشابهة، حيث تعتبر خمس دول منها من أبرز مصدري الطاقة الكربونية على مستوى العالم، هنا يرى خبير اقتصادي سعودي أن إعلان السوق المشتركة خطوة أساسية لتحقيق عملية الاتحاد، فالدول الست لديها نجاحات وإن كانت محدودة في التكامل الاقتصادي، في حين يقف العمل الموحد لتكوين منطقة تجارية على غرار منطقة اليورو، عقبة حقيقية أمام الاتحاد.

أي اتحاد بين دول المجلس سيكون الاقتصاد ركنه الأساس، وذلك على طريقة الاتحاد الأوروبي، والسبب هو أن دول مجلس التعاون الخليجي تستوفي شروط الاتحاد الخليجي الاقتصادي، كما يقول تركي الحقيل المحلل السعودي المقيم في واشنطن، فهي أولا مصدرة للنفط - باستثناء البحرين - وهي منفتحة للتجارة والعمل، ولديها أسواق عمل مرنة تتيح تكيّف الأجور والرواتب المحدودة، وتتمتع باندماج كامل فيما بينها، كما أنها تتمتع كلها بقابلية عالية على التحويل.

هذا من النظرة الأولى لكن الحقيل يشير إلى صعوبات اقتصادية جمة تواجه هذه العملية، فعلى الرغم من الدعم الذي يحظى به مشروع الاتحاد الاقتصادي الخليجي والعملة الموحدة على غرار الاتحاد الأوروبي، لا يزال هذا المشروع يفتقد الزخم على الصعيد العملي، الأمر الذي يدفع الى الاعتقاد بأن الاتحاد الاقتصادي والمالي مازال في أول المشوار والطريق مازال طويلا وأيضا طرح عملة موحدة للتداول يتطلب أكثر من خمس سنوات على الأقل.

ويعتبر الحقيل أن العامل الأساسي الذي يؤخر توحيد العملة هو تباين وجهات النظر بين دول المجلس، وبالتالي يشكل بناء القدرات على صعيد المؤسسات شرطا مسبقا لتوحيد العملة يجب توافره وتوحيد السياسات المالية والنقدية. ويضيف «لايزال توحيد السياسات المالية والنقدية وتوحيد العملة بحاجة الى جهود إضافية، وبشكل خاص إذا أخذنا بعين الاعتبار التواريخ المتقلبة لهذه التجربة مع مجموعة من العراقيل أخرت كثيرا من هذه المشاريع».

يقول الخبير الاقتصادي السعودي، إن الحلول الوسطية هي سيدة اللعبة لإقامة اتحاد اقتصادي خليجي، فقد باتت السعودية محرك المشروع الآن وهذا بديهي، كون حصتها من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الخليج بلغت ٥٩ في المائة في عام ٢٠١١، وعدد سكانها ٦٣ في المائة من سكان الخليج بالإضافة إلى تمتعها بخبرة مؤسساتية طويلة بالإضافة إلى الخبرة والمهارة التقنية لدعم المشروع.

وفي حال نجاح الاتحاد الاقتصادي الخليجي فإنه بحسب الحقيل سيكون له الدور الرئيسي في الاندماج التجاري والمالي وأن يسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما سيكون له دور مهم في تعزيز النمو لتحقق منطقة الخليج النقدية «منطقة العملة الخليجية» نتائج مثلى لم تكن متوقعة في الفرضيات المسبقة.

يقول الحقيل إن لدى دول المجلس مؤشرات على حجم العوائد الاقتصادية التي ستجنيها من الاتحاد الخليجي، حيث يرى أنها قطعت شوطا كبيرا في هذا الإطار أكان لجهة حركة السلع أو الأعمال أو رؤوس الأموال، ويبين أن عقبات مثل الأنظمة الاحترازية في القطاع المصرفي سيتم توحيدها تدريجيا. ويضيف في السنوات الـ١٥ الأخيرة زادت حركة الاستيراد ضمن دول المجلس ثلاثة أضعاف وإن كانت حصتها من مجمل الواردات لا تزال متدنية وتقارب ١٢ في المائة.

لكن ليس الأمر بالسهولة المتوقعة فما تحقق ليس سوى أرضية يمكن البناء عليها، هنا يقول الخبير الاقتصادي إن الاتكاء على ما أنجز من توحيد للإجراءات وتنشيط للتجارة البينية بين دول المجلس ليس كافيا، ويشدد على ان هذه النتائج لا تغير حقيقة أن التوصل إلى اتحاد اقتصادي خليجي لايزال يتطلب جهودا كبيرة لوضع أطر عمل للسياسة الاقتصادية الموحدة، وأنظمة الدفع والتسديد، وبنى إشرافية وتنظيمية، وإحصاءات على الصعيد الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ويعتبر الحقيل أن من أولى الأوليات لإقامة اتحاد يكون للاقتصاد فيه دور أن على دول مجلس التعاون الاتفاق على أولويات السياسة النقدية وتوحيد العملة، هذه الخطوة ستشمل إدارة الموجودات الاحتياطية وغير الاحتياطية، كما سترسم السياسة الضريبية وإجراءات الميزانية.

ويرى الحقيل أن دول المجلس لكي تمضي قدما في مرحلة الاتحاد عليها خلال هذه المرحلة أن تبدأ بالسوق المشتركة، ويبين أن السوق المشتركة تعتبر مرحلة ضرورية وهي تتطلب وضع سلسلة من التشريعات لتنظيم حرية حركة رؤوس الأموال والأعمال والسلع والخدمات، مما يسهل تحقيق اتحاد اقتصادي خليجي.

«اتش بي» تعتزم شطب ٢٧ ألف وظيفة لتوفير ٣ مليارات دولار

تعتزم شركة هيوليت باكارد (إتش بي) الأمريكية العملاقة المتعثرة شطب ٢٧ ألف وظيفة أي ما يوازي حوالي ٨٪ من قوتها العاملة على مستوى العالم وتبلغ ٣٥٠ ألف عامل. وقالت الشركة، في بيان صحفي أمس الأول، إن عملية إعادة الهيكلة التي تستغرق عدة سنوات تهدف إلى توفير ما بين ٣ و٣،٥ مليارات دولار لأكبر شركة لصناعة الكمبيوتر في العالم بنهاية ٢٠١٤.

وقال ميج ويتمان، المدير التنفيذي للشركة، إنه «بينما تكون بعض تلك الإجراءات صعبة لأنها تتعلق بفقدان وظائف، إلا أنها ضرورية لتحسين عملية التنفيذ وتمويل قوة الشركة على المدى الطويل».

وتظهر النتائج المالية للشركة التحديات التي تواجهها، إذ تراجعت عائدات الربع الثاني بنسبة ٣٪ إلى ٣٠،٧ مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما هوت الأرباح بنسبة ٣١٪ لتصل إلى ١،٦ مليار دولار مقابل ٢،٣ مليار قبل عام. وكما الحال مع شركة «ديل»، ثاني أكبر منتج لأجهزة الكمبيوتر في العالم والتي أعلنت تراجعا حادا لأرباحها، تعاني «اتش بي» من تباطؤ النمو في مبيعات الكمبيوتر في ظل تعليق الشركات مشترياتها وتفضيل الكثير من العملاء المحتملين شراء أجهزة «آي باد» التي تنتجها «آبل» وأجهزة الكمبيوتر اللوحية الأخرى وهو قطاع لا «ديل» ولا «اتش بي» تتمتعان بقوة فيه.

وتبذل «اتش بي» جهودا مضنية منذ سنوات من أجل الاحتفاظ بمركزها كواحدة من بين كبرى شركات التكنولوجيا في البلاد. وتكافح الشركة الرائدة في وادي السيليكون، التي كانت أول أكبر شركة تظهر من منطقة التكنولوجيا بكاليفورنيا، من أجل تعديل نشاطها لمواجهة تحدّ مزدوج يتمثل في عصر الإنترنت والتراجع المستمر في أسعار أجهزة الكمبيوتر.

من ناحية أخرى، حولت شركات منافسة مثل «آي بي ام» تركيزها لتقدم خدمات تكنولوجية مربحة للمؤسسات الكبرى والحكومات. كما تعرضت «اتش بي» لاضطراب في مكاتبها التنفيذية منذ أغسطس ٢٠١٠ عندما اضطر مديرها التنفيذي مارك هورد الى الرحيل عن الشركة بسبب فضيحة تحرش جنسي، في حين تم فصل خليفته ليو أبوتيكر بعد ذلك بعام واحد بعد أن رفض مجلس إدارة الشركة خطته لفصل قطاع إنتاج أجهزة الكمبيوتر عن الشركة.